

قوله فان بعضه يراي بعض المنكرين على ان التدبير لم يطلق من الواجب لانه  
 وبعضهم كالامام حميد الدين الضريبي من ائمة الخاربي واتبعه على انهما متساويان  
 قوله ولا استخالة في تعبد الصناعات حول شبهة معروفة للمعتمد في تفسيره  
 الصناعات بوجه علمي قال ان التدبير اعم من الواجب فيقال فيمكن ان يكون  
 شبهة التقابل وهو محال وجوابه منع الاستخالة كما ذكر قوله تصرح بان واجب  
 الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته اوزم على ظاهره ان كل صفة هي محتاجة الى  
 موضوعها فكيف تكون واجبة لذاتها وسياتي تاويله في الشرح في اننا شرح قول المصنف  
 وهي لا هو ولا غيره قوله فيحتاج في وجوده الى محض فيكون محذورا لما كان  
 الاطلاق المحض يتناول المقارن والسابق وكان المحذوف بنفسه بالوجود ابتداء  
 وبما يسبقه عدمه وتوجه مع لزوم كون كل محتاج الى المحض محذورا اذا قد يكون المحض  
 مغائرا فلا يكون لوجوده ابتداء ولا يسبقه عدمه فلو انفس والمحدث بما يتعلق بوجهه  
 بالمخارج التي اخرجها الله تعالى من وجوده فمما يتعلق بوجهه ما يتعلق به فيحدث  
 لا محالة سواء كان ذلك الغير سابقا عليه او مغائرا له قوله ثم اعترضوا جعل بعض من  
 كتب على الشرح بالبين للفاعل فقالوا انما اعترضوا على انفسهم ولا يتبعان فيصيح بعبه  
 بالبين للمفعول اي اعترض عليهم قوله فيلزم قيام المعنى بالمعنى اي وان لا يتولى  
 به اذ هو من ذهب فلسفي اكثر العناد على خلافه قوله باثبه ببقائه نفس تلك  
 الصفة اي بخلاف الاعراض فان بقاها غيرهما لانها لا تفكك عنها حال الحدوث و  
 اعترض بان البقاء مضاف الى الصفة فكيف يكون المضاف نفس المضاف اليه  
 فان ايرادها يكون ان لا يكونه ان لا يكونه ان لا يكونه ان لا يكونه ان لا يكونه  
 اخر الكلام على قوله وهي لا هو ولا غيره فما المانع لهم من تجويل النفسية بعد  
 المعنى في الاعراض حتى لا يزل مرتد ج العوض قوله وهذا اي قول بعض المتأخرين  
 بان الواجب لذاته هو الله تعالى وصفاته كلام في غاية الصعوبة قوله والنقول  
 بامكان الصفات اي مع القول ببقاء صفاتها تكون صفاته تعالى قديمة بمكانه تعالى

الكتابة في قولهم كل ممكن فهو حادث قوله بمعنى عدم المسبوقة بالعدم  
 تفسير للتقدم الزماني وتنبيه على تفسيره وما يله وهو الحدوث الزماني  
 بالعدم وقوله معنى الاحتياج الى ذات الواجب تفسير للحدوث وشيئا الذي  
 بالاحتياج الى الذات وتنبيه على تفسيره وما يله وهو التقدم الذاتي بعد الاحتياج  
 فالتقدم بهذا المعنى هو الذي وجوده من ذاته وهو واجب الوجود والتقدير  
 قدما زمانيا هو الذي وجوده مستندا الى غيره ولم يصح بعد وهذا اصطلاح  
 الفلاسفة الذي اسسوا اليه وما عداه ما ذهبوا اليه من الاحتياج بالذات للعالم  
 لتولدهم قبله من الافلاك والبعوث والعزك والنفس المكتبة وهو متاخر للمعقبات  
 الدينية وفي الاصطلاح الذي ينبغي عليه رفض لكن من قواعدها قوله وسيتاتي  
 اي في شرح قوله وهي لا هو ولا غيره حيث قال والاول ان يقال ان الحق قول الشاى  
 هذه اللفظ ليرد اطلاقه في استا الله تعالى نعم ورد الفصل منه في مواضع كثيرة  
 كقوله تعالى ولئن سئنا الله ليجعلهم على الهدى ولو سئنا ربك ما فعلوه وما تشاؤون لان  
 يستأ الله ومن الكفر في التوقيف بورد الفعل والمصدر لم يتعمده وقد الكفر به محققون  
 من شارحي الاستمات المشفى كما ليصنوا وي وغيره وسعير ان الشاى والمعنى  
 وفي الكتاب العزيز ان ربك فعال لما يريد قوله لان بدية العقل جارئة الخ  
 اعترض بانته فهم ان التصاف محذوف العالم بهذا الاوصاف بل يهني وليس كذلك  
 واجيب بان معنى كلامه ان تصور الواجب بعقول انه محذوف لجميع ما سواه  
 لجعل الحكم بثبوت هذه الصفات بدية لا يتوقف الا تصور الطرفين وقبل  
 ان يقع بهذا الجواب ايضا ما قيل من انه لا يمكن ان لا يكون العالم بالوسط للمختار  
 العباد وراعه بالاجاب واجابه لا يقصد لا يدل على العلم على غيره ووجه الاندفاع  
 ان ذلك الوسط من جملة العالم فيكون حادتا فلا يصدر عن القديم بالاجاب  
 وقد اورد على الشرح ان ما ذكره من جزم بدية المتأمل ظاهر بالنسبة الى  
 المعيرة والعلم والتقدير والامزاجه اما بالنسبة الى السمع والبصر فلا لا العلم

الكلام